



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مداخلة فريق العدالة والتنمية
في إطار مناقشة البرنامج الحكومي
الذي عرّضته رئيسة الحكومة
السيدة فاطمة الزهراء المنصوري

يوم الاثنين 7 جمادى الأولى 1448 هـ الموافق 19 أكتوبر 2026 م

قَدَمَهَا رئيس الفريق
الدكتور ادريس الازمي الادريسي

يوم الخميس 10 جمادى الأولى 1448 هـ الموافق 22 أكتوبر 2026 م

الولاية التشريعية الثانية عشرة 2026 - 2031

مداول مداخلة فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة البرنامج الحكومي

- أولا- موقف الحزب من التحول التاريخي في ملف قضيتنا الوطنية الأولى.....1
- ثانيا- موقف الحزب من جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي المستمر في فلسطين 3
- ثالثا- موقفنا من سيرونتائج العملية الانتخابية 3
- رابعا- موقفنا من التشكيلة الحكومية الحالية.....6
- خامسا- أهم الملاحظات والاستدراكات على البرنامج الحكومي 7
- خاتمة- طبيعة واستحقاقات المعارضة البرلمانية التي سيمارسها فريق العدالة والتنمية 15

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد النبي الأمين
وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه واستن بسنته إلى يوم الدين

السيد رئيس مجلس النواب المحترم؛
السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة النواب المحترمون؛

يسعدني أن أعرض أمام مجلسنا الموقر، وعبره لعموم المواطنين والمواطنات، مداخلة فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة البرنامج الحكومي، وذلك بعد تعيين جلالة الملك حفظه الله لأعضاء الحكومة، وعرض البرنامج من طرفكم السيدة رئيسة الحكومة طبقاً لأحكام الفصل 88 من الدستور.

وقبل عرض مواقفنا من سير ونتائج العملية الانتخابية، ومن التشكيلة الحكومية، ومن البرنامج الحكومي، وتوضيح طبيعة المعارضة البرلمانية التي سيمارسها بعون الله وحوله فريق العدالة والتنمية، سنشرع بتحرير القول وتأكيد مواقف الحزب في إطار الإجماع الوطني خلف جلالة الملك حفظه الله وأعز أمره بخصوص قضيتنا الوطنية الأولى، وكذا مواقفنا من قضايا أمتنا وعلى رأسها القضية الفلسطينية غير القابلة للتصرف أو التصفية أو النسيان.

أولاً- موقف الحزب من التحول التاريخي في ملف قضيتنا الوطنية الأولى

لقد عرفت قضيتنا الوطنية الأولى تطورات إيجابية متواترة بفضل القيادة الحكيمة والحازمة لجلالة الملك حفظه الله وأعز أمره، وبفضل الإجماع الوطني الصلب، ليصبح الحكم الذاتي لأقاليمنا الصحراوية في إطار السيادة والوحدة الوطنية والترايبية لبلادنا الحل الوحيد المقبول والمدعوم دولياً وأمميّاً، وهو التحول التاريخي الذي كرسه القرار الأممي رقم 2797، وخلده عيد الوحدة الذي أقره جلالة الملك، وتبعه تقديم المغرب للمقترح المغربي للحكم الذاتي المحين والمفصل، والذي كان موضوع توصيات الأحزاب الوطنية في إطار المقاربة التشاركية والتشاورية الواسعة التي دعا لها جلالة الملك، وهو الأساس الوحيد للتفاوض، باعتباره الحل الواقعي والقابل للتطبيق، بما يضع حداً لهذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، الذي يعطل فرص العمل المشترك والنافع بين البلدان والشعوب الشقيقة في الاتحاد المغاربي الكبير.

السيد الرئيس المحترم،

وعلى صعيد آخر، ندين بأشد العبارات الزيارة التي قام بها العاهل الإسباني لمدينة سبتة ونستنكر التصرفات المتهورة والحملات الاستفزازية التي تقودها ضد بلادنا ورموزنا السيادية والوطنية بعض الأوساط السياسية والحزبية والإعلامية الإسبانية والأوروبية، وخصوصا بعد الأحداث الأليمة للهجرة الجماعية نحو سبتة ومليلية المحتلتين، ونؤكد أن سبتة ومليلية والجزر الجعفرية وكافة الثغور المحتلة هي أراض مغربية -كانت وستبقى- ولن تُغيّر من هذه الحقائق الثابتة أي زيارات مهما كان مستواها لا من داخل إسبانيا ولا من داخل أوروبا.

ونثمن عاليا ما ورد في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الولاية التشريعية الثانية عشرة للبرلمان "بأن الشراكة هي اختيار سيادي، والتزام إرادي، ولن تكون أبدا محل أي ضغط أو تهديد أو ابتزاز."

السيد الرئيس المحترم،

وفي مواجهة كل هذه التحديات والتحرشات الخارجية بسيادة ورموز وطننا، لا بد من التذكير ببعض الأركان والأصول الأساسية، مصداقا لقوله عز وجل، وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ يُنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ. لقد استطاع المغرب بفضل الله -دائما وأبدا - وعبر تاريخه المديد والمجيد أن يتجاوز كل الصعاب وأن يحافظ على دولته العريقة ووحدته وسيادته بفضل قوة وتماسك النسيج المجتمعي المغربي، والذي تمثل فيه الأسرة المغربية المتشبثة بمرجعيتها الدينية وهويتها الوطنية صمام الأمان، وبفضل تعبئة الشعب المغربي بمختلف مكوناته والتفافه القوي عبر التاريخ حول ملوكه، وكل هذا نابع من تشبته المتين بالثوابت الجامعة للأمة المغربية، واعتزازه القوي بالهوية المغربية العريقة التي يتبوأ فيها الدين الإسلامي مكانة الصدارة.

ومن حقنا أن نعز كمغاربة -أيما اعتزاز- كما أكد جلالة الملك حفظه الله: "بهويتنا الدينية الأصيلة، في ظل إمارة المؤمنين، وبالهوية الحضارية المتميزة، الغنية بتعدد مكوناته"، وهو ما يفرض علينا جميعا أن نعز عليها بالنواجد وأن نحافظ عليها وندافع عنها بالغالي والنفيس في مواجهة كل من يحاول استهدافها من الداخل أو من الخارج.

وهي مناسبة، لنتوجه بتحية تقدير وإكبار إلى أفراد قواتنا المسلحة الملكية المرابطين على الثغور، وإلى رجال ونساء الأمن الوطني والدرك الملكي ومختلف الأجهزة الأمنية والقوات المساعدة والوقاية المدنية، على تجندهم الدائم للدفاع عن حوزة وحدود الوطن وأمنه، وسهرهم على حماية أمن المواطنين وممتلكاتهم، في إطار الحريات والحقوق الأساسية المكفولة للجميع بمقتضى الدستور، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأعز أمره، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

السيد الرئيس المحترم،

ثانياً- موقف الحزب من جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي المستمر في فلسطين

وعلى نفس المستوى، نستنكر بأشد العبارات ما يتعرض له أشقائنا في فلسطين وهم يبادون ويعانون تحت نير الاحتلال الصهيوني المجرم، ونؤكد موقفنا الثابت الرفض والمناهض لكل أشكال التطبيع، ونجدد دعوتنا إلى قطع كل العلاقات وإلغاء كل الاتفاقيات وحل ما سمي بلجنة "الصدقة" البرلمانية مع الكيان الصهيوني المجرم، وهو يواصل مخططاته الاستيطانية، وانتهاكاته وتدنيسه للحرم القدسي الشريف، والمسجد الأقصى المبارك، والذي صار منبوذا عالميا لحجم وهول ما اقترفه ويقترفه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية وتطهير عرقي مستمر ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، والتي بمقتضاها أصبح مجرمو الحرب وأعداء الإنسانية الصهاينة مطلوبون أمام العدالة الدولية.

ثالثاً- موقفنا من سير ونتائج العملية الانتخابية

السيد الرئيسة المحترمة،

لقد شكلت التوجيهات الملكية السامية بالإعداد المبكر للانتخابات وتهيئ الترسنة القانونية المؤطرة لها وإجراء المشاورات السياسية المترتبة بها على مسافة زمنية كافية من الانتخابات، معطى إيجابيا سمح بتجنب الكثير من الارتباك والضغط، غير أنه لم يستثمر كما يجب من طرف الحكومة والأحزاب لمعالجة عميقة لكل الاختلالات التي تعج بها المنظومة الانتخابية.

كما تم تسجيل ممارسات إيجابية على مستوى المسار العام الذي طبع التحضير وتدبير هذه المحطة من خلال التفاعل الإيجابي للسلطات المختصة عموما مع الشكايات وتطور سلوك السلطة المشرفة على الانتخابات في اتجاه التزام الحياد.

غير أن ما سبق ذكره من إيجابيات، لا يمكن أن يخفي الوجه الآخر السلبي الذي يحول دون إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة-مئة في المئة- لينتقل المغرب من مرحلة إلى مرحلة جديدة قوامها التسليم للديمقراطية الحققة ولنتائجها دون محاولة لضبط الخريطة قبلية سواء عبر التشريع أو الترحال الحزبي أو المال الانتخابي أو السيناريوهات القبلية.

إن هذه الانتخابات وبالإضافة إلى كونها سجلت نسبة مشاركة متدنية هي الأضعف منذ 2007، وهو ما يعبر بوضوح عن تفاقم أزمة الثقة في المؤسسات المنتخبة وفي العمل السياسي عامة، وعن سأم المغاربة من تكرار نفس السيناريوهات، وخيبة أملهم من إمكانية تحقيق تغيير حقيقي ينقلهم إلى مصاف الأنظمة الديمقراطية التي يتوقون لتحقيقها، فقد سجلت اختلالات تتعلق بتورط بعض المرشحين في استعمال المال بشكل كثيف لاستمالة الناخبين، وبالرغم من تسجيل التقدم الحاصل على مستوى تجريم العديد من أوجه الفساد الانتخابي، إلا أن ذلك لم يكتمل في ظل الحياد السلبي للإدارة وعدم التصدي الفوري في الميدان لمثل هذه الجرائم التي كانت تجترح في وضوح النهار.

هذا دون أن ننسى الواقعة المخزية بأحد مكاتب التصويت بطنجة، وتورط مسؤولين من حزبكم في فضيحة "الصاك" الذي يحمل أوراق تصويت جاهزة وبالجملعة لصالح حزبكم في جريمة انتخابية كاملة الأركان، وهي الواقعة التي لا يمكن أن تكون معزولة، وما كانت لتكون لو لم يكن لدى مقترفيها إحساس بالحصانة والحماية.

كما أن النتائج المعلنة كشفت بشكل جلي أعطاب نظامنا الانتخابي والتي سبق للحزب أن أثارها وسيواصل النضال من أجل تصحيحها، ولا سيما تلك المتعلقة باعتماد قاسم انتخابي عجيب وغريب، أدى من ضمن ما أدى إلى نتائج عجيبة وغريبة أيضا، بين حزب هو الثاني في عدد الأصوات وهو الثالث في عدد المقاعد، وآخر هو الثالث في عدد الأصوات وهو الرابع في عدد المقاعد، وآخر هو الرابع في عدد الأصوات وهو الثالث في عدد المقاعد.

هذا بالإضافة إلى إلغاء العتبة، وباقي الأعطاب المتعلقة بالتشطيب والتسجيل في اللوائح الانتخابية، والعدد الضخم وغير المبرر لمكاتب التصويت، وتفريق نفس العائلة على مكاتب متباعدة، وامتناع بعض رجال السلطة وبعض رؤساء مكاتب التصويت عن تسليم المحاضر فوراً، والتأخر المسجل في الإعلان عن النتائج، وإعلانها في الوقت الذي ما زالت فيها لجان الإحصاء لم تُنهِ عملها ولم تُسَلِّم المحاضر لممثلي المرشحين.

كما سجلت هذه الانتخابات -في سابقة في تاريخ الانتخابات ببلادنا- استعارة ممارسات تنتمي إلى مجال آخر وإقامتها في الشأن السياسي والانتخابي، عبر حقن العديد من المنشطات الانتخابية والإنعاش السياسي في آخر اللحظات من خلال الميركاتو والترحال الكثيف للمرشحين، وأساسا بين حزبي الأغلبية السابقة، وتعزيز صفوف الحزب بعضو جديد، والتسويق المسبق لسيناريو معين لرئاسة الحكومة قبل أن يقول الناخبون كلمتهم، وهو ما دفع المواطنين إلى التساؤل حول الجدوى من الانتخابات والفائدة من التصويت أصلا ما دام السيناريو يبدو مكتوبا مسبقا.

وهي كلها اختلالات وثَّقَتْهَا أيضا في بلاغاتها الرسمية ثلاثة أحزاب من أغليبتكم الحكومية الحالية.

السيدة الرئيسة المحترم،

إننا ومع إبداننا لهذه الملاحظات حرصا منا على القيام بواجبنا الوطني والمساهمة في ترسيخ الاختيار الديمقراطي وتجويد مسارنا الانتخابي، ومع تأكيدنا أن هذا يتطلب معالجة عاجلة مؤسساتية وقانونية وثقافية وتنموية تتحمل فيها المسؤولية الدولية أولا، ثم الأحزاب والمواطنون ثانيا، إلا أننا مع ذلك نعتبر أن ديمقراطيتنا المغربية وبالرغم من أعطابها تبقى صامدة في وجه كل محاولات التحكم والإقصاء وتحافظ على التعددية السياسية والحزبية وتضمن استمرارية المؤسسات وتداولها بانتظام وبسلاسة بفضل القيادة الحكيمة لجلالة الملك حفظه الله، بما يحفظ استقرار الوطن ومصالحة العليا ويضمن مصالح المواطنين والمواطنات ويتيح المجال لمواصلة الإصلاح ويفتح آفاقا نحو مزيد من ترسيخ الاختيار الديمقراطي وتحقيق العدالة التنموية المجالية والاجتماعية المطلوبة.

وفي هذا الصدد، نطالب الحكومة بتعجيل إطلاق ورش الإعداد القانوني والتنظيمي والإداري للانتخابات المقبلة المتعلقة بالجماعات الترابية، ومعالجة الاختلالات التي لا تزال تعرقل تنزيل الجهوية المتقدمة واللامركزية واللامركزية، بما يمكن من توفير منظومة مؤسساتية وقانونية سليمة وإفراز مؤسسات منتخبة وأغليات منسجمة وقوية لتجاوز وضع الارتباك والتخبط والعطالة التي تعرفها جل هذه الجماعات، والذي يجعلنا ننزاح يوما بعد يوم نحو تكريس لامركزية وجهوية السلطات المعنية وحلولها مكان السلطات المنتخبة، وهو ما يناقض الدستور ويعيق النهوض بالتنمية.

لذا، فالمفروض علينا اليوم جميعا حكومة وبرلمانا وأحزابا، أن نعمل بصدق وبجد على التعجيل بتفعيل التوجيهات الملكية السامية الواردة في افتتاح البرلمان، حيث اعتبر جلالاته أن "الرهان الحقيقي للمرحلة المقبلة، هو العمل الميداني، على المستوى الترابي، بالوقوف على المشاكل الحقيقية لكل منطقة، والعمل على إيجاد حلول واقعية لها." وأن "النهوض بالتنمية المندمجة، وتحسين الخدمات العمومية، وتحفيز الاستثمار المنتج، يرتبط ارتباطا وثيقا بمسار الجهوية المتقدمة، وتفعيل اللامركزية الإدارية".

ونبه جلالاته إلى "أن التأخير والاختلالات، التي لا تزال تعرقل تنزيل اللامركزية واللامركزية الإدارية، تنعكس سلبا على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعيق التجاوب مع الانشغالات الحقيقية للمواطنين".

رابعاً- موقفنا من التشكيلة الحكومية الحالية

السيدة الرئيسة المحترمة،

وبخصوص التشكيلة الحكومية، واحتراما منا للشأن الداخلي للأحزاب ولقراراتها السيادية بالمشاركة في الحكومة الحالية من عدمها، نترك لها تمرين ومسؤولية توضيح دواعي وحيثيات مشاركتها، وندع الزمن السياسي والعمل الحكومي لينجلي معه مدى التقارب الفكري والسياسي بين مكوناتها ومدى انسجام الحكومة وقدرتها وتجاوبها الفعال مع انتظارات المواطنين والمواطنين في توفير شروط العيش الكريم، وتقوية الحريات والحقوق، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ونترك في النهاية للرأي العام الحكم الأخير على هذا التقارب الفكري والسياسي وعلى الفعالية والنجاعة الحكومية والعمومية.

لكن قراءتنا لمخرجات التشكيلة الحكومية على ضوء تعهدكم كأحزاب مُشكِّلة للأغلبية الحكومية، باقتراح أسماء وزيراتٍ ووزراء يتمتعون بالكفاءة وبالحس السياسي، والنزاهة والاستقامة، ضمن حكومة منسجمة وقوية، قادرة على تفعيل مضامين البرنامج الحكومي، وبالنظر للبدايات المرتبكة للحكومة والتي شرعت أعمالها بإعفاء وزيرة وبتعنيف أساتذة التعليم الأولي، نقودنا إلى الخلاصات التالية:

إن حكومتكم ضعيفة انتخابيا وتمثيليا أولاً، ولا يمكنكم -وحزبكم بالخصوص- أن تدعوا أنكم تمثلون الإرادة الشعبية و"أن الانتخابات التشريعية الأخيرة أكدت نضج الممارسة الديمقراطية المغربية، والاحتكام لصناديق الاقتراع"، فحكومتكم وبالإضافة لكونها يترأسها حزب تلاحقه فضيحة "صاك" طنجة، ولم تتقدم مقاعده إلا ب10 مقاعد وبفضل الميركاتو الانتخابي وما استعاره من حزب آخر أو ما سميتموه السيد الرئيس "استرجاع المسروق"، فإنها حكومة مكونة من أحزاب تراجعت انتخابيا، وتضم وزراء فشلوا في نيل الثقة الشعبية.

ثم إن حكومتكم حكومة هجينة سياسيا وفكريا ثانياً، تنعدم فيها شروط الانسجام الفكري والسياسي ويترأسها حزب نشأ في إطار النفوذ السلطوي والسعي للإقصاء والتحكم والاستئصال والهيمنة في الحياة السياسية والحزبية، وهو ما برز وبشكل واضح في القطاعات الحكومية التي سيرها، والطريقة السلطوية التي دبر بها المسار التشريعي على مستوى المسطرتين الجنائية والمدنية وما أدت إليه من ارتباك يؤدي ثمنه المتقاضون وإلى اليوم، وكذا القوانين المتعلقة بالمجلس الوطني للصحافة ومهنة المحاماة وخطة العدالة وما أدت إليه من أزمات.

ثم ثالثا وأخيرا، إن حكومتكم حكومة استمرار تستفز مشاعر المواطنين والمهنيين وهي تبقى على وزراء كانوا وراء احتجاجات وأزمات طويلة كذلك المرتبطة بمباراة المحاماة وبالقانون المنظم لمهنة المحاماة وبالمجلس الوطني للصحافة... وأخلفت في تشكيلتها ومنذ البدء وعودها الانتخابية والتصريحات التي أثبتت مشاورات تشكيل الحكومة، سواء تعلق الأمر بإغفالها لحقوق الإنسان وإسقاطها للحريات وللاتصال، وإغفالها لحقبة العالم القروي والعدالة المجالية والتنمية الترابية المندمجة، ولوزارة مستقلة تهتم بشؤون المغاربة المقيمين في الخارج.

السيدة الرئيسة المحترمة،

يعلم الجميع وتعلمون ويعلم حزبكم موقفنا منه ومن ظروف وطريقة نشأته ومن الأهداف التي أعلنها مؤسسوه والتي لم تكن كما جاء في عرضكم ونواياكم الطيبة فقط أهدافا ديمقراطية وتنموية، بقدر ما كانت أهدافا تحكيمية وإقصائية واستئصالية مخلوطة بالحدائية، وهو يعلن آنذاك أنه جاء لمواجهة مكون شعبي ومجتمعي أصيل يعلن تشبته بالمرجعية الإسلامية وهي مرجعية المجتمع والدولة.

ومع تساءلنا عن مدى جدية قيام حزبكم بالنقد الذاتي ومراجعة أهدافه الأولى وعزمه حقيقة على تغيير المسار وتطبيع مع الديمقراطية ونبذه السعي إلى الهيمنة والاستبداد وعزمه على محاربة الفساد، فإننا وبعد أن رتبكم النتائج المعلنة في الرتبة الأولى، وبعد أن عينكم جلالة الملك حفظه الله طبقا لمقتضيات الدستور، نؤكد لكم أننا ومن منطلق حرصنا على المصالح العليا للوطن وللمواطنين سنترك لكم الفرصة والوقت الكافي، وسنتعامل مع حكومتكم بوطنية وبمسؤولية وبنية حسنة لننظر ماذا أنتم فاعلون، لأن بوصلتنا أولا وأخيرا هي الدفاع عن الثوابت الدينية والوطنية والدستورية الجامعة لأمتنا المغربية العريقة وعن المصالح والانتظارات المشروعة للمواطنين والمواطنات والرقى بهم وتحقيق كرامتهم، لكننا في نفس الوقت سنكون لكم بالمرصاد إن استهوتكم أهداف التأسيس وعدتم إلى عادتكم القديمة.

خامسا- أهم الملاحظات والاستدراكات على البرنامج الحكومي

وبخصوص برنامجكم الحكومي، وبغض النظر على الملاحظات التفصيلية التي لا يسع الوقت لبسطها، وسنحتفظ بها لتكون محط متابعة ومراقبة حثيثة من طرف أعضاء الفريق على مستوى اللجان النيابية الدائمة ومن خلال تفعيل مختلف المبادرات والآليات الرقابية، نود مع استحضارنا للبرامج الانتخابية للأحزاب المكونة للحكومة ولبرنامجنا الانتخابي، التركيز على أهم الملاحظات والاستدراكات، وهي:

أولاً- بخصوص الدفاع عن الهوية الوطنية، وإذ نسجل بإيجابية تصريحكم بأنكم ستتابعون تفعيل إصلاح مدونة الأسرة على ضوء توجيهات أمير المؤمنين، وذلك ما كنا نبغي. لكننا ننبهكم أن الحكومة ملزمة عند بلورة مقترحات تعديل المدونة بأن تحترم المرجعيات الدينية والوطنية والدستورية وتوجيهات جلالة الملك أمير المؤمنين ورئيس المجلس العلمي الأعلى، وأننا كحزب وكفريق سنقوم بدورنا كاملاً لمواجهة كل انحراف عن هذه المرجعيات.

ومن جهة أخرى، لقد أغفلتم بشكل كامل اللغة العربية، اللغة الرسمية الأولى، في برنامجكم المكتوب والمقروء!

ولم توفوا المغاربة المقيمين في الخارج حقهم لا في عرضكم ولا في برنامجكم! ولخصتم بشكل مضر في عرضكم ماورد في برنامجكم المكتوب من إجراءات بخصوص الأشخاص في وضعية إعاقة!

ثانياً- بخصوص الشأن الحقوقي، وقد سمعنا خلال مشاورات تشكيل الحكومة أنه تم طرح وتسجيل تفاعل إيجابي مع بعض الملفات الحقوقية، وهو ما يلزم حكومتكم ويشكل جزءاً من تعهداتكم وجب الوفاء به والاجتهاد في تحقيقه، لذا نتطلع أن تعمل حكومتكم بجد في مطلع هذه الولاية من أجل إطلاق سراح المعتقلين على خلفية الاحتجاجات التي شهدتها إقليم الحسيمة واحتجاجات شباب جيل "ز" والنقيب محمد زيان وغيره من الملفات الحقوقية، باعتبار أنهم قضوا ما قضوا، وأن السياق يقتضي إغلاق هذه الملفات مراعاة للظروف الاجتماعية والصحية والمعاناة الإنسانية للمعتقلين وعائلاتهم، وبهدف خلق مناخ سياسي إيجابي يساهم في رص الصف الداخلي والتعبئة الوطنية.

ثالثاً- وبخصوص محاربة الفساد والقطع مع الريع وتخليق الحياة العامة، ومع أن تضارب المصالح يسائل وبإلحاح حكومتكم منذ بداياتها الأولى، وأصبح محط نقاش عمومي وإعلامي مبكر حول تضارب المصالح في قطاع الصحة والأدوية والتحليلات الطبية والفلاحة والثقافة والتعمير...وهو ما يتطلب التوضيح والحسم، فإننا نسجل بإيجابية أنكم تعهدتم بالعمل على استكمال المنظومة الوطنية للنزاهة، خاصة بتجريم الإثراء غير المشروع، ومعاقبة تضارب المصالح تطبيقاً للفصل 36 من الدستور، وتعزيز التصريح الإجباري بالممتلكات، وتجريم إفشاء المعلومات للحصول على امتيازات، وهو جزء من الإجراءات 111 و 112 و 113 و 114 و 115 من البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية في محوره المتعلق تعزيز الحكامة الجيدة ومحاربة الفساد.

لكننا نلاحظ أنكم ركزتم على الموظفين والوظيفة العمومية وأغفلتم المهام والمناصب السياسية، وهذا لا يعالج الإشكال في أصله لأن فضاء الحكومة السابقة كانت مرتبطة أساساً بذوي النفوذ السياسي والقرابة السياسية والحزبية وارتباط المال بالسلطة.

وتصحيحا لهذا الإغفال ومساهمة منا في هذا الورش الهام والنوعي والمنتظر وكمعارضة اقتراحية وبناءة، وتفاديا لكل تأخر أو تماطل أو تسويق، وكي نسهل عليكم المسار التشريعي ونقتصد عليكم ومعكم الوقت الذي ستسلكه هذه المشاريع في دواليب الإدارة والأمانة العامة للحكومة والمجلس الحكومي، نخبركم أننا سنقوم ومباشرة بعد أن تصبح الحكومة منصبة، بإيداع أربعة مقترحات قوانين ذات الصلة أعدناها انطلاقا من المشاريع السابقة وعدلناها بعمق من خلال استثمارنا للتوصيات التي قدمتها الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الرشوة والوقاية منذ نونبر 2023، ونحن مستعدون لمباشرة مناقشتها في أقرب وقت، وهي على التوالي:

1. **مقترح قانون يتعلق بالمخالفات المتعلقة بتنازع المصالح طبقا للفصل 36 من الدستور؛** ويتضمن مقتضيات تتعلق بتجريم تسريب المعلومات المتميزة للحصول على الفوائد والامتيازات؛

2. **مقترح قانون يتعلق بتجريم الإثراء غير المشروع لمكافحة الزيادة الكبيرة وغير المبررة في الثروة؛**

3. **مقترح قانون يتعلق بحماية الموظفين العموميين المبلغين عن أفعال الفساد بالإدارات العمومية؛**

4. **مقترح قانون يتعلق بتوحيد وتحيين التشريع المتعلق بالتصريح الإجباري بالممتلكات.**

رابعا- بخصوص ما تعهدتم به بإعادة أسعار المواد الغذائية إلى مستويات معقولة من خلال إحداث شركات جهوية للتجميع والتسويق، أخشى ما نخشاه ويخشاه الفلاحون والتجار الصغار والكبار هو أن تتحول هذه الشركات إلى تركيز جديد للثروة بين أيدي المضاربين وذوي المال والنفوذ للتحكم في السوق وفي رقاب المواطنين.

ونذكركم في هذا الباب بوعود بعض مكونات الحكومة بتسقيف هامش ربح شركات المحروقات وإعادة تشغيل الشركة المغربية للصناعة والتكرير "مصفاة سامير".

خامسا- بخصوص أنظمة التقاعد، تفاجئنا بتصريحكم بأنكم واعون بأنه لا يمكن اختزال الإصلاح في تعديل سن التقاعد أو مراجعة نسب الاشتراك وطريقة احتساب المعاش. وفي هذا الملف الصعب المراس، نسألكم هل أنتم واعون حقيقة وأنتم تسلكون مسلك سلفكم، والذي لن يوصلكم -إلى كما أوصله- إلى الباب المسدود، وأنتم تنتقدون إصلاحا هيكليا وليس اختزالا، والذي لولاه لما تمكنتم اليوم من صرف المعاشات للمتقاعدين ولذوي الحقوق. لذا، فإن المسؤولية السياسية تقتضي منكم إحدى الموقفين: فإما موقف اعتذار واعتراف وتقدير للجدوى إصلاح 2016، وإما أن تعلنوا أنكم ستراجعون عن هذا الإصلاح وستلغون ما سميتموه اختزالا. أما أسلوب اللمز والغمز فلن يفيدكم ولن يفيد المتقاعدين الحاليين واللاحقين وذوي الحقوق في شيء.

سادسا- بخصوص هدف الارتقاء بالمنظومة الوطنية للتربية والتعليم العالي والتكوين، ومع أننا نسجل بإيجابية العديد من المرتكزات والإجراءات التي وردت في البرنامج الحكومي، إلا أننا نطالبكم بالتريث في تعميم تجربة مدارس الريادة والتراجع عنها، والعودة إلى مرجعية الدستور والرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 والقانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وإعداد مخطط تشريعي لاستكمال النصوص التشريعية والتنظيمية للقانون الإطار، ولاسيما المرسوم المتعلق بالتناوب اللغوي، وإعادة الاعتبار للغة العربية كلغة أساسية للتدريس، ومعالجة ما ينجم عن فرسة المواد من هدر مدرسي وإقصاء اجتماعي، وتفعيل اللجنة الوطنية لتتبع إصلاح منظومة التربية والتكوين، وتفعيل اللجنة الدائمة للبرامج والمناهج، وإحداث وكالة وطنية للإشراف على التعليم الأولي، طبقا للمادة 8 من القانون الإطار.

سابعا- بخصوص دعم السكن، نثير انتباهكم إلى ضرورة مراجعة قراركم بالاستمرار بالعمل بمستويي الدعم الحالي بالنظر لما طرحه من إشكاليات، وكونه أدى إلى الزيادة في أسعار هذين المنتجين بنفس مستوى الدعم العمومي المخصص لهما واستفادة المنعشين العقاريين منه عوض المواطنين.

ثامنا- بخصوص البناء في العالم القروي، نشمن توجهكم لتوفير إطار قانوني خاص وندعوكم للتعجيل بهذا القانون وتصحيح هذا الوضع غير المناسب الذي يطالب ساكنة القرى والجبال بنفس الشروط ونفس المعايير دون مراعاة لخصوصيتهم.

وارتباطا بالعالم القروي والجبلي، نقول لكم أن عندكم فرصة تاريخية لإنقاذ العالم القروي من الهشاشة ومن التهميش والتأهيل الشامل للمجالات الترابية، من خلال الجيل الجديد من التنمية الترابية المندمجة، والغلاف المالي المهم الذي خصص له، والذي يبلغ 210 مليار درهم على مدى 8 سنوات. وسنجعل ضمن عمل فريقنا هذا البرنامج من أولوياتنا اقتراحا ومراقبة وسنخصه بعناية بالغة عبر المطالبة بتقييم سنوي لمدى تقدمه وتنزيله.

ونقترح عليكم اعتماد ميثاق وطني للحد الأدنى الواجب من الخدمات الأساسية في العالم القروي، وإقرار حزمة وطنية ملزمة تحدد الحد الأدنى الواجب توفيره من: مؤسسات للتعليم الأولي والابتدائي؛ وإعدادية وثانوية أو نقل مدرسي منتظم؛ ومركز صحي أو فريق صحي متنقل؛ وماء وكهرباء وتطهير وربط رقمي متواصل؛ وخدمات إدارية؛ وخدمات للأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين؛ وفضاءات للشباب والرياضة والثقافة، وطريق صالحة للاستعمال طوال السنة؛ ونقل عمومي.

تاسعا- بخصوص إدماج الشباب في التعليم والتكوين والشغل اللائق، ومع تأكيدكم بأن قضية الشباب تشكل أكبر قضايا المرحلة المقبلة وأكثرها استعجالا، وأن حوالي 2,9 مليون شاب وشابة، ما بين 15 و 29 سنة، يوجدون اليوم خارج منظومة التعليم والتكوين وخارج سوق الشغل (NEET)، وأن معدل البطالة بلغ 27,2% بالنسبة للفئة العمرية 15-24 سنة خلال الفصل الثاني من سنة 2026، ويغادر حوالي 280.000 تلميذ مقاعد الدراسة سنويا دون تأهيل.

إلا أنكم تقدمون جوابا أقل من هذه الكتلة وأقل مما تضمنه البرامج الحالية لدعم التشغيل والتحفيز والمواكبة والإدماج، وأنتم تؤكدون أنكم ستطلقون ابتداء من 2027، برنامجا وطنيا، لتكوين 100 ألف شاب سنويا حسب حاجيات المقاولات، وتمكين نحو 100 ألف شاب سنويا من أول تجربة مهنية، ورفع طاقة التكوين بالتدرج إلى ما بين 150 ألفا و200 ألف مستفيد سنويا، وستواكبون 60 ألف مقاوله لضمان تطورها واستمرارها، بالاحتضان وتسهيل التمويل والضمان والولوج إلى الأسواق والصفقات العمومية.

لقد اقترحتم "استراتيجية وطنية مندمجة لفائدة الشباب" وحكامة "منسجمة وشاملة وتشاركية، وهنا نقترح عليكم تنظيم مناظرة وطنية واسعة حول الشباب، إذا كنتم تريدون حقيقة استراتيجية وطنية للشباب وفق منظومة القيم المغربية الأصيلة، وتُرَكِّزُ بعد ذلك على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعانون منها.

وقبل هذا عليكم أن تباشروا حذف شرط السن في مباريات التوظيف، الذي أقصى آلاف الشباب حاملي الشهادات من مباريات توظيف أطر التعليم، وتوسيع الاستفادة من المنحة لتشمل جميع الطلبة المحتاجين وفق معايير شفافة، وإرجاع التغطية الصحية الخاصة بالطلبة بصورة مستقلة عن وضعية انخراط أوليائهم، ومراجعة نظام المقاول الذاتي وحذف سقف رقم المعاملات مع الزبون الواحد، وإحداث نظام تحفيزي للمقاوله متناهية الصغر، ونظام خاص بالمقاول الرقمي...

تاسعا- بخصوص الشأن الرياضي، نؤكد لكم ضرورة تكريس الديمقراطية والشفافية في التدبير الإداري والمالي للشأن الرياضي والجمعيات والعصب والجامعات الرياضية والقطع مع الخلط والتداخل بين المجالين السياسي/الحزبي والرياضي، ومنع الجمع بين المسؤوليات في العصب والجامعات الرياضية والمسؤوليات العمومية الرسمية والسياسية والحزبية، وهو ما أصبح واضحا ومخيفا ويشكل خطرا على المجالين السياسي والرياضي معا.

وعاشرا وأخيرا ونظرا لضيق الوقت، نرى أنه من واجبنا أن نذكر كم بأهم وعودكم والتزاماتكم تجاه الناخبين والتي تشكل أساسا تعاقديا وجب الوفاء بها، صيانة لمكانة المؤسسات وتعزيزا للثقة التي ينبغي أن تجمع المواطنين والمواطنات بممثلهم في المؤسسات المنتخبة.

وهنا نسائلكم ما الذي جرى بين البرنامج الحكومي المعروض والمكتوب؟

- حيث غاب في المقروء وعد 1.000.000 منصب شغل وحضر مشوها في المكتوب؟
- وحضر تجريم الإثراء غير المشروع في المقروء وسقط أو تم إسقاطه في المكتوب؟
- وحضرت مرجعية الثوابت الوطنية الجامعة الخمس في المقروء وغابت ثلاثة منها في المكتوب؟

كما نسائلكم، كيف ستحققون معدل نمو يبلغ 5% سنويا في الوقت الذي تتوقع فيه كل المؤسسات الوطنية والدولية أقل من ذلك بكثير؟

وهنا نقترح عليكم لنساعدكم في هذا الاتجاه، أن تعملوا على محاربة التركيز وتحرير الطاقات وتشجيع النشاط الاقتصادي والتجاري بالحرص على أن تستفيد عموم المقاولات المغربية ولاسيما الصغرى والمتوسطة منها من الحجم الكبير للاستثمار العمومي المرتبط ببرامج التنمية الترابية المندمجة وبرامج الماء الصالح للشرب -سدودا ومشاريع تحلية المياه- ومشاريع الطاقات المتجددة ومشاريع كأس العالم وتجنب التركيز على ذوي الخطوة وشركات بعينها كما وقع في صفقات سابقة مرتبطة بالإعداد لكأس إفريقيا.

كما نقترح عليكم، وأنتم تقررون بأن النمو والاستثمار لم يخلقا ما يكفي من فرص الشغل، وأن برامج الإدماج والمقاولة الذاتية ظلت متفرقة أو محدودة الأثر مقارنة بحجم الإشكالية، تنظيم مناظرة وطنية حول الاستثمار والنمو بهدف حصر ومعالجة مختلف العراقيل المؤسسية والقانونية والتنظيمية والإجرائية والميدانية والمالية والعقارية وغيرها... التي تعيق الاستثمار والنمو والتشغيل.

ومع أنكم رددتم تقريبا نفس الوعود التي تضمنها برنامجكم الانتخابي، نسائلكم لماذا أغفلتم الإفصاح عن مصادر تمويل التزاماتكم كما تضمنها برنامجكم الانتخابي، والتي لا بأس أن نذكركم بها وهي الأثر الإضافي الناتج عن النمو: حوالي 300 مليار درهم على مدى خمس سنوات، ومساهمة الجماعات الترابية من خلال الصندوق المخصص للضريبة على القيمة المضافة: حوالي 40 مليار درهم، وإعادة التخصيص والنجاعة الميزانية: 10 ملايين درهم؟

كما نسائلكم هل ستقومون -من باب النجاعة العمومية- بتقصي الحقائق بخصوص 280 مليار درهم التي صرفت لدعم القدرة الشرائية تقريبا دون فائدة، وضاعت في الطريق ولم تصل

إلى مستحقيها، وننبهكم أن هذا الرقم لم يتوقف عند هذا الحد، بل تجازوه بكثير لأنكم وأنتن تُجْرُونَ المشاورات لتشكيل الحكومة، ما زالت الحصص والبونات توزع على الشركات المحظوظة لتستورد الأبقار والأغنام مع إعفاءها من رسوم الاستيراد ومن الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد، وهي الإعفاءات التي ينبغي إذا أردتم حقيقة تأمين السيادة الغذائية وإعادة تكوين القطيع الوطني أن تتوقف فوراً حفاظاً على المال العام وتوجيهه نحو الفلاحين والكسابة ولاسيما الصغار والمتوسطين عوض "الشناقة" و"الفراقشية" المتخصصين في الاستيراد؟

ولماذا سوفتم وأجلتم العديد من وعودكم الانتخابية إلى نهاية الولاية وحولتموها من وعود آنية إلى وعود ستجنز -إن هي أنجزت- بطريقة تدريجية؟

1. لماذا جعلتم تنزيل التزامكم رقم 4 برفع الحد أدنى للمعاش إلى 3.000 درهم تدريجياً ولم تحددوا له أي أجل؟

2. ولماذا جعلتم تنزيل التزامكم رقم 5 برفع الحد أدنى للدعم الاجتماعي المباشر إلى 1.000 درهم تدريجياً وأجلتموه إلى نهاية الولاية وربطتموه بشروط غير واضحة؟

كما نسايلكم أين تبخرت العديد من وعودكم الانتخابية؟

3. أين التزامكم رقم 12 والتزام مكونات أخرى من حكومتكم بإحداث مليون منصب شغل صاف على الأقل، خلال الولاية الخامسة؟ لماذا أغفلتموه ولم تصرحوا به شفويًا وعلناً؟

4. وكيف سمحتم لأنفسكم في البرنامج المكتوب أن تجمعوا ما لا يجمع وأن تدمجوا في إطار المليون منصب شغل، مناصب شغل ظرفية وغير مؤكدة من مثل 360.000 منصب في إطار تنظيم كأس العالم، و40.000 منصب في المجال الرياضي، و80.000 فلاح شاب مقيم؟

5. وفي نفس السياق، لماذا اقتصرتم على إطلاق خارطة سياحية للفترة 2027-2030 وحددتم هدفاً لها 26 مليون سائح بحلول 2030؟ ولماذا 2030 بالذات؟

6. وأين تبخر التزامكم رقم 3 بتخفيض الضريبة على الأجر وباعتماد 3 أشهر بمعدل هامشي أقصى يبلغ 20٪ عوض 6 أشهر بمعدل هامشي أقصى يبلغ 37٪؟

7. وكيف تحول بين عشية وضحاها إلى جدول آخر بنسب تصاعدية تبلغ 10٪ و20٪ و30٪، ولماذا برمجتموه على مدى خمس سنوات، وربطتموه بشروط جديدة تتعلق بتقييم كلفته وآثاره على مداخل الأسر والمداخل العمومية، وبالموازاة مع توسيع الوعاء الضريبي وتعزيز مكافحة التهرب الضريبي؟

8. وأين إقرار منحة "الدخول المدرسي" بمبلغ 1.000 درهم عن كل طفل ممتدرس للأسر ذات الدخل المحدود؟

9. وأين التزامكم بتعميم التغطية الصحية بنسبة 100%، وإدماج 8,5 مليون مغربي المقصيين من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وتخفيف العبء المالي على الأسر؟ وهنا ندعوكم إلى تصحيح مغالطاتكم بادعائكم أن التغطية الصحية انتقلت من 42% سنة 2022 إلى 89% ، لأن نسبة 42%، لا تحتسب الذين كانوا يستفيدون من نظام المساعدة الطبية، وأن عدد المقصيين يبلغ 4 ملايين، وهو ما يناقض تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2025 الذي ينص على أن 11 مليون لا يستفيدون من التغطية الصحية.

10. وأين رفع مدة التعويض عن فقدان الشغل من 6 أشهر إلى سنة ورفع سقف التعويض إلى 7.500 درهم شهريا؟

11. وأين التزامكم رقم 14 بمواكبة 500.000 أسرة لتستفيد من سكن لائق خلال الولاية ومواصلة برنامج السكن القروي، وبرنامج "دعم السكن" والإبقاء على نفس مستويات الدعم قصد بلوغ 300.000 مستفيد؟

12. وكيف تحول بين شهر غشت وشهر أكتوبر إلى وعد جديد ولم يبق منه إلا برنامج للسكن القروي لتأهيل أو بناء 100 ألف مسكن خلال الولاية، وتأهيل 20 ألف بناية في المدن العتيقة؟

13. وأين 5.000 درهم كحد أدنى للأجر؟

14. وأين المرتبة السادسة عالميا في التعليم؟

وأين وأين وأين؟ واللائحة طويلة.

خاتمة- طبيعة واستحقاقات المعارضة البرلمانية التي سيمارسها فريق العدالة والتنمية

السيد رئيس مجلس النواب المحترم؛
السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة النواب المحترمون؛

وكما يعلم الجميع، قرر حزبنا، حزب العدالة والتنمية، وبالإجماع بناء على قراءته للنتائج المعلنة أن موقعنا الطبيعي هو مواصلة أداء أدوارنا الدستورية والسياسية والنضالية من موقع المعارضة الوطنية المسؤولة والقوية، والاستمرار في الدفاع عن الثوابت الدينية والوطنية والدستورية الجامعة، وعن القضايا العادلة لأمتنا، والترافع عن الحقوق والانتظارات المشروعة للمواطنين والمواطنات، انطلاقاً من المكانة السياسية الراسخة للحزب ومواقفه الوطنية المشهوددة، وتجربته السياسية والحكومية والبرلمانية والترابية.

وسنمارس المعارضة ونحن واعون أن الشعب المغربي ينتظر الشيء الكثير من المعارضة ومنا أكثر، لذا فبوصلتنا مضبوطة، والزمن الوطني الديمقراطي والتنموي والتشريعي والرقابي ثمين وقيم جداً، وسنخصصه كاملاً لنراقب العمل الحكومي ولنقترح البدائل التشريعية والاجتماعية والاقتصادية والمالية انطلاقاً من برنامجنا الانتخابي وإجراءاته 467، والتي ستكون أساساً للترافع وقوة اقتراحية توطر المبادرات التشريعية وتعزز الأدوار الرقابية لأعضاء الفريق.

وسنستثمر الزمن البرلماني والتشريعي والرقابي من موقعنا في المعارضة البرلمانية فيما ينفع البلاد والعباد، ولن نضيعه في أمور هامشية من مثل معارضة المعارضة، أو افتعال معارك ومواضيع لا تجدي ولا تنفع، وتبتعد بنا عن الرقي بأداء ومكانة البرلمان، وعن النضال من أجل ترسيخ الاختيار الديمقراطي وكرامة المواطن والنهوض بالحقوق والحريات الدستورية ومحاربة الفساد والريع وتضارب المصالح ورفع الظلم عن المواطنين وجلب المصالح المشروعة لهم، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، والنهوض بأوضاع الشباب...

ستكون معارضتنا صوت الشعب وفي صفه وحراس هويته وثوابته وأسرته ومصالحه المشروعة.

سنكون صوت الشعب وصوت آهاته وانتظاراته المشروعة في المدن وفي المغرب العميق ولن ننسى رسائل شباب جيل "ز" وآيت بوكماز والحوز وغيرها من القرى والجبال.

وسننظر إلى مبادراتكم التشريعية وإجراءاتكم ونقيمها ونراقبها عبر نظارة الثوابت الوطنية الجامعة والهوية الوطنية الأصيلة؛

سننظر إلى مبادراتكم التشريعية وإجراءاتكم ونقيمتها ونراقبها عبر نظارة ترسيخ الاختيار الديمقراطي وتكريس الحقوق والحريات الدستورية؛

سننظر إلى مبادراتكم التشريعية وإجراءاتكم ونقيمتها ونراقبها عبر نظارة القطع مع الفساد والريع وتضارب المصالح؛

سننظر إلى مبادراتكم التشريعية الحكومية ونقيمتها ونراقبها عبر نظارة توفير تعليم ذي جودة ومدرسة عمومية عادلة وتغطية صحية فعّلية ومستشفى عمومي رائد وشغل لائق ولاسيما للشباب، وتنمية ترابية مندمجة وعادلة؛

وسنقول لكم أحسنتم إن أحسنتم، وستجدوننا في المقابل لكم بالمرصاد وبحزم وبكل ما نملك من آليات دستورية وسياسية وديمقراطية وقوة تواصلية داخل البرلمان وخارج البرلمان إن أنتم أخطأتم العنوان.

وفي الأخير وأنتم تعترفون اليوم تحت عنوان "التقييم الموضوعي لحصيلة الولاية الحكومية 2021-2026" بأنكم فشلتم في: "تحويل الإمكانيات المالية الكبيرة، التي توفرت لها بفضل الإصلاح الجبائي والإصلاحات التي تولت تنزيلها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، إلى نتائج يلمسها المواطن على مستوى تحسين معيشته اليومي"؛ وتقرون بأن "قدرة المواطن الشرائية تعرضت لضغط قوي جراء ارتفاع الأسعار، واستفحال الوساطة الانتهازية، واتساع دائرة المنتفعين على شكل شبكات مصالح، عائلية وفئوية، خارج ضوابط الشفافية والمساواة بين المواطنين والمواطنيين..."; وتقرون بأن "حصيلة التشغيل تظل نقطة ضعف كبيرة خلال الولاية السابقة. فرغم إحداث 193 ألف منصب شغل سنة 2025، بلغ معدل البطالة 13%، وارتفع لدى الشباب بين 15 و24 سنة إلى 37,2% ولدى النساء إلى 20,5%... وتراجع معدل نشاط النساء إلى 19% سنة 2025" وأن "النمو والاستثمار لم يخلق ما يكفي من فرص الشغل، وأن برامج الإدماج والمقاولة الذاتية ظلت متفرقة أو محدودة الأثر مقارنة بحجم الإشكالية".

وياما عاندم وصمّت آذانكم عن سماع النقد حين كنّا ننبهكم لهذه الاختلالات من باب النصح، ووصفتم ملاحظتنا آنذاك بالمزايدات، وها أنتم توثقونها بأنفسكم بألفاظها وأرقامها في وثيقة رسمية.

لذا، ننصحكم بأن تفتحوا آذانكم وتستمعوا لانتقاداتنا واقتراحاتنا إن أردتم فعلا الإصلاح ومحاربة الفساد وتحقيق التزامات برنامجكم الحكومي.

*_*_*_*_*

"إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ"

سُورَةُ ق - الآية ٣٧

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته